

3 5  
2 0

# جهاز كاشف الاشتراكية العراقي

Iraqi **Socialism Detector** Report

تشخيص البنية الاقتصادية والإدارية العراقية وتحليل أثر  
النمط الاشتراكي على التنمية والإنتاج والمواطن

مقترح مساند غير رسمي

Project Development Office

2035

in

POLICYinACTION

From Policy to Impact

dngo.org

@pdo2035

info@dngo.org

+964-7840222307

## نبذة عن التقرير

يندرج هذا التقرير ضمن سلسلة الدراسات التشخيصية التي يصدرها مكتب تطوير المشاريع (dngo.org) عبر قسم السياسات العامة ومحاكاة العراق. يهدف إلى تقديم قراءة موضوعية ومحايدة للبنية الاقتصادية والإدارية للدولة العراقية، ورصد الملامح الاشتراكية التي تشكلت عبر عقود متعاقبة، دون الانخراط في أي تقييم سياسي أو حزبي أو أيديولوجي.

يتعامل التقرير مع الاشتراكية بوصفها نمط إداري واقتصادي قابلاً للقياس عبر مؤشرات محددة، كحجم القطاع العام، ونسبة التوظيف الحكومي، ودرجة سيطرة الدولة على الأسواق والخدمات، وقدرة المواطن على الإنتاج المستقل. يقدم التقرير، إلى جانب التشخيص، نموذجاً مقترحاً للتحويل التدريجي نحو اقتصاد أكثر كفاءة وإنتاجية وعدالة، مستنداً إلى تجارب دولية ناجحة، وإلى الخصوصية البنوية للاقتصاد العراقي.

## منهجية التقرير

يعتمد التقرير منهجية وصفية تحليلية مقارنة، تقوم على:

- المراجعة المكتبية للأدبيات الاقتصادية الدولية ولتقارير المؤسسات المالية الكبرى.
- تحليل المؤشرات الكمية والنوعية الصادرة عن الجهات الإحصائية المحلية والدولية.
- المقارنة المرجعية مع دول مرت بتجارب تحول اقتصادي مماثلة.
- ادخال المعطيات في محاكاة العراق الخاص بمكتب تطوير المشاريع لدراسة السياسات العامة وأثرها على بنية الدولة.

جميع الأرقام والنسب الواردة في التقرير وردت لأغراض التحليل والتشخيص، وهي مستندة إلى مصادر مفتوحة منشورة، يجري الإشارة إليها في نهاية التقرير.



## الفصل الأول - التمهد

“الدول التي تفشل في تشخيص اقتصاداتها، لا تفشل في النمو فقط، بل تفقد القدرة على فهم سبب تعثرها.” - من أدبيات الإصلاح المؤسسي

### 1 - 1 لماذا تحتاج الدول إلى تشخيص نماذجها الاقتصادية؟

تمر الدول، في كل مرحلة من مراحل نضجها، بحالة من اللبس البنيوي بين ما تقوله السياسات في خطاباتها الرسمية، وما تمارسه فعلاً داخل مؤسساتها. ويبرز هذا اللبس على نحو خاص في الدول التي تشكلت بنيتها الاقتصادية في ظل ظروف استثنائية، حروب متعاقبة، أو ريع نفطي مرتفع، أو فترات مركزية شديدة في القرار. ففي مثل هذه البيئات، يتسرب نمط اقتصادي معين إلى الأنسجة المؤسسية للدولة، ويتحول من خيار سياسي مرحلي إلى ثقافة تنفيذية يومية، دون أن يصاحب ذلك تشخيص واع لما يجري.

التشخيص هنا ليس ترف أكاديمي، بل أداة حوكمة. فحين لا تعرف الدولة ما هي طبيعة نموذجها الفعلي، فإنها تتخذ قرارات إصلاحية على أرضية متخيلة لا على أرضية حقيقية، وتعالج أعراضاً دون أن تلامس الجذور. وهذا ما يفسر تكرار الإخفاق في كثير من خطط الإصلاح في الدول الريعية، إذ تطلق برامج تحديث وتحول رقمي ودعم للقطاع الخاص، بينما البنية المؤسسية للدولة لا تزال تعمل وفق منطق اشتراكي إداري لا يسمح لهذه الخطط بأن تنفذ إلى أعماقها.

إن الهدف من التشخيص هو الإجابة عن سؤال، ما هي طبيعة النموذج الاقتصادي الفعلي للدولة كما يمارس على الأرض؟ وما هي الفجوة بين هذا النموذج وبين النموذج المعلن في الخطط والاستراتيجيات؟ هاتان الإجابتان وحدهما كفيلتان بتوفير خارطة طريق واقعية للتحويل، بدلا من خطط طموحة تصطمم بجدران مؤسسية صلبة فتتراجع.

### 1 - 2 الفرق بين الاشتراكية كفكرة والاشتراكية الإدارية داخل المؤسسات

ثمة فرق بين الاشتراكية بوصفها مذهب فكري وفلسفي، والاشتراكية بوصفها نمط إداري متجذر في تفاصيل عمل المؤسسة العامة. فالأولى مسألة قيمية وسياسية، يختلف بشأنها الفكر الاقتصادي والاجتماعي، ولا ينبغي للتقرير التشخيصي أن يأخذ موقفاً منها. أما الثانية فهي ظاهرة قابلة للقياس، تتجلى في عدد من المؤشرات مثل نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم العمالة في القطاع العام، مدى سيطرة الدولة على الموارد الإنتاجية، طبيعة القوانين الناظمة للنشاط الاقتصادي.

الاشتراكية الإدارية ليست بالضرورة قرار سياسي واعي. كثيراً ما تنشأ كنتيجة جانبية لظروف تاريخية معينة مثل توسع الدولة في توفير الخدمات بعد فترات اضطراب، أو تأميم قطاعات استراتيجية في زمن الأزمات، أو لجوء الحكومات إلى التوظيف الواسع امتصاصاً للبطالة. ومع مرور الوقت، تتحول هذه الإجراءات إلى بنى راسخة يصعب تفكيكها، ويتشكل حولها جهاز بيروقراطي ضخم، وثقافة مجتمعية تعد الدولة المرجع الأول والأخير للرزق والخدمة.

والمفارقة أن الاشتراكية الإدارية قد تتعايش، في الدولة نفسها، مع خطاب رسمي يؤكد على اقتصاد السوق، وقوانين تشجع الاستثمار الأجنبي، وخطط للخصخصة. لكن البنية التحتية للإدارة العامة، والثقافة الوظيفية لموظفي الدولة، والذهنية السائدة لدى المواطن، تظل تعمل وفق منطق مغاير تماماً. هذا التناقض الباطن هو ما يستهدف هذا التقرير كشفه وتحليله، لا للحكم عليه، بل لفهمه.

### 1 - 3 كيف تتسلل الأنظمة الاقتصادية إلى تفاصيل حياة المواطن؟

لا يعيش المواطن العادي اقتصاد بلده بوصفه نظرية في الكتب، بل يعيشه عبر تجارب يومية متراكمة، حين يبحث عن وظيفة، أو يحاول تأسيس مشروع صغير، أو يسعى للحصول على خدمة صحية، أو يسجل أبنائه في مدرسة، أو يستخرج وثيقة رسمية. كل واحدة من هذه التجارب تحمل بصمة النموذج الاقتصادي السائد، وتعيد إنتاج توقعاته في وعي الأفراد.

في النمط الاشتراكي الإداري، تتجه هذه التجارب جميعاً نحو اتجاه واحد، الدولة هي المرجع، والقطاع الخاص هو الاستثناء أو البديل المؤقت. الوظيفة الحكومية هي الطموح، والمشروع الخاص هو المغامرة. الخدمة العامة المجانية هي الحق الطبيعي، والخدمة المدفوعة هي ترف أو ضرورة عند انهيار الحق الأصلي. ومع التكرار، يتحول هذا النمط إلى عقلية جماعية، تشكل توقعات الأجيال ومسارات اختياراتها المهنية والمعيشية.

هذا التسلسل البطيء هو ما يجعل الإصلاح الاقتصادي عملية أعمق بكثير من مجرد تعديل القوانين. فالقوانين قد تتغير في يوم وليلة، لكن الذهنية التي تشكلت عبر عقود تحتاج إلى مسار طويل من التحول الواعي والتدريجي. ومن هنا تأتي أهمية أن يكون التشخيص دقيق وصبور، يفهم العمق الثقافي للظاهرة قبل أن يصف لها الدواء.

### 1 - 4 الإطار العام للتقرير

ينطلق هذا التقرير من فرضية مركزية مفادها أن البنية الاقتصادية والإدارية للدولة العراقية تنطوي على ملامح اشتراكية واسعة، تجاوزت في حجمها وامتدادها ما هو متوقع في الدول ذات الاقتصاد المختلط، وأن هذه الملامح تترك أثراً قابلاً للقياس على الإنتاجية، وعلى نمو القطاع الخاص، وعلى علاقة المواطن بالدولة. غير أن الفرضية لا تنطوي على حكم قيمي، فقد يكون لهذا النمط أسبابه التاريخية المشروعة، وله إيجابياته الاجتماعية، كما أن له تكاليفه التي ينبغي تشخيصها بدقة.

ينقسم التقرير إلى أحد عشر فصلاً، تنتقل من التأطير المفاهيمي، إلى التشخيص البنوي، إلى المقارنة الدولية، وصولاً إلى تقديم نموذج بديل وخارطة للتحول التدريجي. ويسعى في كل ذلك إلى احترام مبدأ الموضوعية، وتقديم تحليل يصلح أن يكون مرجعاً لصناع القرار والباحثين على حد سواء.



## الفصل الثاني - تعريف النظام الاشتراكي

“لا يمكن إصلاح ما لا يمكن تسميته بدقة.” - من أدبيات التحليل المؤسسي

### 2 - 1 التعريف الاقتصادي

يشير مصطلح النظام الاشتراكي في أدبيات الاقتصاد المعاصر إلى نموذج تنظيمي تتركز فيه ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية بيد الدولة أو الكيانات العامة، وتؤدي فيه الحكومة دور كبير وأساسي في تخصيص الموارد، وتحديد الأسعار، وتوجيه الاستثمار. ويتقاطع هذا التعريف مع طيف واسع من النماذج التطبيقية، تبدأ من الاقتصاد الموجه بالكامل، وتنتهي بما يعرف بدولة الرفاه التي تحتفظ بنظام سوق مع تدخل اجتماعي واسع.

ومن الناحية الفنية، يقاس بعد النظام الاقتصادي عن النمط الاشتراكي بمجموعة من المؤشرات الكمية، أبرزها نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم القطاع العام نسبة إلى مجمل الاقتصاد، ودرجة المركزية في القرار الاقتصادي، ومدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار. تتراوح هذه المؤشرات بشكل طبيعي بين الدول، ولا يوجد عتبة قاطعة تفصل بين اشتراكي وغير اشتراكي، بل يوجد طيف متدرج.

### 2 - 2 التعريف الإداري

الاشتراكية الإدارية مفهوم يختلف عن الاشتراكية الاقتصادية الكلاسيكية، وإن كانا يتقاطعان كثيراً. وتشير في هذا التقرير إلى نمط مؤسسي تتسم به الدولة بسمات محددة تضخم الجهاز البيروقراطي، تركز اتخاذ القرار في المركز، توسع التوظيف الحكومي بوصفه أداة اجتماعية، تعدد الأذرع التنفيذية للدولة في القطاعات الاقتصادية، وضعف الفصل بين السلطة التنظيمية والسلطة التشغيلية في كثير من المجالات.

هذا النمط الإداري قد يتجلى حتى في دول تعلن التزامها بمبادئ اقتصاد السوق، وتسن قوانين تشجع الاستثمار الخاص. غير أن التطبيق الفعلي يصطدم بسلوك مؤسسي متجذر، يجعل الإجراءات الإدارية بطيئة، ويبقي القرار الاقتصادي رهيناً بشبكة من التوقيعات والموافقات والمراجعات التي تكاد تشل الديناميكية المطلوبة لاقتصاد منتج.

### 2 - 3 الاشتراكية الكاملة مقابل الاشتراكية المقنعة

الاشتراكية الكاملة، كما عرفت تاريخياً، تستند إلى ملكية عامة شاملة لوسائل الإنتاج، وتخطيط مركزي شامل للاقتصاد، وإلغاء واسع لآليات السوق. هذا النموذج، الذي طبق في عدد من الدول خلال القرن العشرين، تراجع بشكل ملحوظ بعد تحولات نهاية الثمانينيات، ولم يعد له تطبيق واسع في صورته الأصلية.

في المقابل، تنتشر اليوم ظاهرة الاشتراكية المقنعة، وهي مصطلح يصف الدول التي تعلن، في خطابها الرسمي وفي قوانينها، تبني اقتصاد السوق، بينما تحتفظ في الممارسة بحجم تدخل حكومي قريب جداً من النمط الاشتراكي، سواء من خلال ضخامة القطاع العام، أو من خلال السيطرة غير المباشرة على الأسواق عبر التراخيص والاحتكارات والشركات شبه الحكومية، أو من خلال الدعم الواسع الذي يحل محل قوى السوق في تحديد الأسعار.

الاشتراكية المقنعة أصعب في التشخيص من الاشتراكية الكاملة، لأنها تتخفى خلف خطاب ليبرالي، ولأن مؤشراتها مبعثرة بين قطاعات متعددة. ويتطلب رصدها أدوات قياس مركبة، تشبه ما يقدمه هذا التقرير في الفصل الرابع تحت مسمى جهاز كشف الاشتراكية.

## 2 - 4 الاقتصاد الحر والاقتصاد المختلط

الاقتصاد الحر هو نموذج تتولى فيه قوى السوق المهمة الرئيسية في تخصيص الموارد، مع تدخل حكومي محدود يركز على إنفاذ القانون، وحماية المنافسة، وتوفير السلع العامة الأساسية. وقد قدم هذا النموذج، في صيغته النظرية، إنتاجية عالية وكفاءة في التخصيص، غير أنه يفرز تفاوتات اجتماعية حادة إذا لم تصاحبه شبكة حماية ملائمة.

الاقتصاد المختلط هو النموذج الأكثر شيوعاً في العالم اليوم، ويجمع بين سوق نشطة وقطاع عام يؤدي أدواراً محددة. تتفاوت دول الاقتصاد المختلط في حجم التدخل الحكومي ففي بعض دول شمال أوروبا، يصل الإنفاق العام إلى نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك تظل آليات السوق هي المحرك الأساسي للإنتاج. أما في دول أخرى، فيكون التدخل الحكومي محدوداً (دون 30% من الناتج)، مع شبكة حماية أضعف.

التمييز بين اقتصاد مختلط واقتصاد اشتراكي مقنع لا يقوم فقط على حجم القطاع العام، بل على طبيعته. ففي الاقتصاد المختلط الكفاء، يكون القطاع العام تكاملياً مع القطاع الخاص، وموجهاً للأدوار التي يعجز السوق عن أدائها، ومنفصلاً تنظيمياً عن سلطة الإشراف. أما في الاشتراكية المقنعة، فيكون القطاع العام منافساً للقطاع الخاص أو مزاحماً له، ومتضخماً بصورة تتجاوز وظائفه، ومتداخلاً مع الجهات التنظيمية بحيث يصعب الفصل بينهما.

جدول تمييزي لنماذج النظم الاقتصادية

المؤشر	اقتصاد حر	اقتصاد مختلط	اشتراكية مقنعة	اشتراكية كاملة
حجم القطاع العام	صغير جداً (>25%)	متوسط (25-45%)	كبير (<45%)	شامل (<70%)
دور السوق	محوري	محوري مع تنظيم	ثانوي	محدود أو معطل
ملكية وسائل الإنتاج	خاصة بالأساس	خاصة وعامة	خاصة شكلاً، عامة فعلاً	عامة بالأساس
تحديد الأسعار	بقوى السوق	بالسوق مع تدخل محدود	بالدولة في قطاعات واسعة	بالدولة بشكل شامل
التوظيف الحكومي	محدود	متوسط	كبير ومتضخم	هو السائد
كفاءة الإنتاج	مرتفعة عادة	متوسطة إلى مرتفعة	منخفضة عادة	منخفضة جداً

يوضح الشكل الافتراضي تموضع النماذج على خط متصل، يقاس عليه حجم التدخل الحكومي ومدى سيطرة الدولة على الموارد والأسعار. كلما اتجهنا يميناً، اتسع دور السوق، وكلما اتجهنا يساراً، اتسع دور الدولة.

## الفصل الثالث - جذور البنية الاشتراكية في العراق

“الحاضر الاقتصادي للدول ليس قراراً راهناً، بل حاصل تراكم تاريخي طويل من القرارات.” - من أدبيات الاقتصاد التاريخي

### 3 - 1 تاريخ تشكل الدولة المركزية

تأسست الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن العشرين على قاعدة مركزية واضحة، ورثت جزءاً من بنية الإدارة العثمانية المتأخرة، وبنيت فوقها تقاليد إدارية حديثة في عهد التأسيس الملكي. وقد اضطلعت الدولة منذ ذلك الحين بدور مركزي في توفير الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم النشاط الاقتصادي. هذا الدور الرئيسي ليس استثناءً عراقياً، بل هو شائع في دول المنطقة، غير أنه تعمق في الحالة العراقية بفعل عدة عوامل مركبة وتراكمية.

شهدت العقود اللاحقة، ولا سيما منذ ستينيات القرن الماضي، توسعاً متسارعاً لدور الدولة في الاقتصاد، شمل تأميم قطاعات استراتيجية، وتوسيع شبكة الشركات الحكومية، وإطلاق برامج في التصنيع والإسكان والزراعة، تقودها الدولة بنفسها بوصفها المخطط والمنفذ والمشرّف. هذه المرحلة أرست أساساً مؤسسية وإدارية لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم، حتى بعد التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها البلد.

الدولة العراقية، في صيغتها الراهنة، ورثت إذن إرثاً إدارياً ضخماً من الحقب السابقة، وتعاملت معه باعتباره أمراً واقعاً. لم تجر إعادة هيكلة جذرية لهذا الإرث، بل أعيد تشكيله بإضافة طبقات جديدة فوق الطبقات القديمة، مما أنتج بنية إدارية متضخمة ومتداخلة، تجمع بين ممارسات حديثة وأخرى موروثية، وبين قطاعات تعمل بمنطق السوق وأخرى تعمل بمنطق التخصيص المركزي.

### 3 - 2 الاعتماد على النفط - مركز الثقل في البنية الاقتصادية

النفط ليس مجرد سلعة تصدير في الحالة العراقية، بل عمود فقري للبنية المالية والإدارية للدولة. يشكل القطاع النفطي ما يزيد على 90% من إيرادات الموازنة العامة، ونحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و99% من الصادرات. هذا التركيز الشديد ينعكس مباشرة على نمط الحكم الاقتصادي، الدولة تحتكر المصدر الرئيسي للدخل، وتوزعه بصفته المالك والمدير، ومن ثم تصبح الفاعل الاقتصادي الأكبر بفارق هائل عن باقي الفاعلين.

في الأدبيات الاقتصادية، تعرف هذه الحالة باقتصاد الريع، وهي حالة قابلة لإنتاج نمط اشتراكي إداري بشكل طبيعي، حتى دون قرار سياسي بذلك. فحين تكون الدولة هي مصدر الثروة الرئيسي، يميل المواطنون والشركات على حد سواء إلى توجيه أنشطتهم نحو الدولة بدل الإنتاج المستقل، وتصبح الوظيفة الحكومية والعقد الحكومي والدعم الحكومي هي الطريق الأقصر للدخل، فيما يتراجع الإنتاج المعتمد على المهارة والابتكار والمخاطرة.

### 3 - 3 توسع القطاع العام

يضم القطاع العام العراقي حالياً أكثر من 190 شركة حكومية، يعمل كثير منها في قطاعات يمكن للقطاع الخاص أن يؤديها بكفاءة أعلى، وكثير منها يتلقى دعماً تشغيلياً مستمراً من الموازنة العامة، ولا يحقق ربحية تشغيلية حقيقية. هذا الوضع لا يعكس قرار اقتصادي مدروس، بقدر ما يعكس استمراراً لإرث تاريخي لم تتم معالجته. ولا تقتصر الإشكالية على وجود هذه الشركات، بل تمتد إلى تداخل أدوارها مع الجهات التنظيمية. ففي عدد من القطاعات، تكون الوزارة هي المخططة والمنظمة والمشغلة في الوقت نفسه، وهو ما يخلق تضارباً واضحاً في المصالح، ويصعب على القطاع الخاص الدخول إلى السوق على قدم المساواة. هذا التداخل يعد من أكثر السمات الاشتراكية الإدارية بروزاً في الحالة العراقية.

### 3 - 4 ثقافة الوظيفة الحكومية

تطورت في العراق، عبر عقود، ثقافة شعبية واسعة تعد الوظيفة الحكومية الهدف الأمل لخريج الجامعة وحامل الشهادة الفنية على حد سواء. هذه الثقافة ليست نتاج ميل عشوائي، بل نتاج بنية حوافز موضوعية، الوظيفة الحكومية توفر الاستقرار، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، ودرجة من الحصانة الإدارية، إضافة إلى المكانة الاجتماعية في كثير من البيئات.

في المقابل، يقدم القطاع الخاص في الحالة العراقية مزايا أقل، نتيجة لضعف منظومة الحماية، وتذبذب الأجور، وغياب التقاعد المنظم، وبيئة الأعمال المعقدة. هذا الفارق في الجاذبية ليس فارق ثقافي فقط، بل فارق مؤسسي، يدفع الكفاءات نحو الدولة، ويحرم القطاع الخاص من رأس المال البشري الذي يحتاج إليه ليكون منتجاً. كلما تضخم القطاع العام، ضعف القطاع الخاص. وكلما ضعف القطاع الخاص، ازداد الإقبال على القطاع العام. وكلما ازداد الإقبال على القطاع العام، اضطرت الدولة إلى التوسع في التوظيف امتصاصاً للضغط الاجتماعي. تنتج حلقة مفرغة يصعب كسرها دون تدخل استراتيجي مدروس.

### 3 - 5 مركزية القرار وضعف اللامركزية

تتسم الإدارة العراقية بدرجة مرتفعة من المركزية، رغم وجود نصوص دستورية تركز اللامركزية الإدارية والمالية. كثير من القرارات التشغيلية، حتى في الشأن المحلي، تستلزم موافقات مركزية، ويبطئ ذلك من سرعة الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ويرفع التكلفة الإدارية للقرار، ويضعف قدرة المحافظات على ابتكار حلول محلية لمشاكل محلية. المركزية ليست بالضرورة سمة سلبية في ذاتها، إذ تحقق وحدة المعايير وتمنع التشتت. لكنها حين تصل إلى درجة الإفراط، تتحول إلى عبء يبطئ الدولة كلها. وفي السياق الاشتراكي الإداري، تتعزز المركزية لأنها تخدم نمط الإدارة المركزية للموارد، وتعزز سلطة الجهاز الحكومي على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

### 3 - 6 ضعف القطاع الخاص - نتيجة لا سبب

يقع كثير من التحليلات في خطأ تفسيري حين ينظر إلى ضعف القطاع الخاص بوصفه السبب الجذري للأزمة الاقتصادية. الحقيقة، كما يكشفها التحليل البنوي، أن ضعف القطاع الخاص ليس السبب بل النتيجة. هو نتيجة لبنية مؤسسية تجعل الدولة هي اللاعب الأكبر، ولبنية حوافز تشجع على الوظيفة لا على المقاول، ولبيئة أعمال تكثُر فيها العوائق التنظيمية، ولتمويل بنكي محافظ يصعب وصوله إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. معالجة ضعف القطاع الخاص لا تتم إذن بقرارات دعم مباشرة فقط، بل بمراجعة شاملة لبنية الحوافز التي تنتج هذا الضعف. وهذا ما يستهدفه الفصل التاسع من هذا التقرير حين يقدم نموذجاً بديلاً مقترحاً للعراق.

## الفصل الرابع - جهاز كشف الاشتراكية العراقي - نموذج تشخيصي

“ما لا يقاس لا يدار، وما لا يشخص لا يصلح.” - من أدبيات إدارة السياسات

### 4 - 1 فلسفة الجهاز التشخيصي

يقدم هذا الفصل أداة تحليلية مقترحة، أطلق عليها التقرير اسم **جهاز كشف الاشتراكية**، وهي بطاقة قياس مركبة تستند إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية القابلة للقياس، يجمع بينها مؤشر كلي يحدد درجة قرب الدولة من النمط الاشتراكي الإداري. لا يقصد بالجهاز إصدار حكم قيمي، بل تقديم خارطة بصرية واضحة تساعد صناع القرار على رؤية الصورة الكلية للنموذج الاقتصادي.

يستند الجهاز إلى ثمانية محاور رئيسية، يحمل كل منها وزناً متساوياً في الحساب المبدئي، ويمكن تعديل الأوزان بحسب أولويات الجهة المستخدمة. تتراوح درجة كل محور بين 0 و10، حيث يشير الصفر إلى غياب تام للنمط الاشتراكي، وتشير العشرة إلى حضور كامل له. ويحسب المؤشر الكلي بأخذ المتوسط الحسابي للمحاور الثمانية.

### 4 - 2 المحاور الثمانية للجهاز

#### المحور الأول: اعتماد المواطن على الدولة

يقيس هذا المحور درجة اعتماد المواطن المتوسط على الدولة في تأمين مصادر الدخل والخدمات الأساسية. يحسب عبر مؤشرات فرعية تشمل نسبة العاملين في القطاع العام إلى مجموع العمالة، ونسبة من يتلقون رواتب أو دعماً حكومياً، ونسبة الأسر التي يعد المصدر الحكومي مصدرها الرئيسي للدخل. كلما ارتفعت هذه النسب، ارتفعت درجة المحور وزادت الإشارة إلى نمط اشتراكي.

#### المحور الثاني: ضعف الإنتاج الخاص

يقيس هذا المحور قدرة القطاع الخاص على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير أو منافسة الاستيراد. يستخدم لذلك مؤشرات نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج، نسبة الصادرات غير النفطية، عدد الشركات الإنتاجية الجادة لكل ألف نسمة، ومتوسط عمر الشركة الخاصة (مؤشر على استدامتها).

#### المحور الثالث: سيطرة الحكومة على السوق

يقيس درجة تدخل الدولة في الأسواق عبر التسعير المباشر، أو الاحتكار، أو الشركات الحكومية المنافسة للقطاع الخاص. تشمل مؤشرات نسبة السلع والخدمات الخاضعة لتسعير حكومي، عدد القطاعات التي تحتكرها أو شبه تحتكرها شركات حكومية، وحصة الدولة من السوق في القطاعات غير الاستراتيجية.

#### المحور الرابع: تضخم الوظائف الحكومية

يقيس حجم العمالة في القطاع العام نسبة إلى السكان وإلى مجموع القوى العاملة. يقارن هذا الحجم بالمعايير الإقليمية والدولية، لتحديد ما إذا كان يعكس حاجة حقيقية أم تضخماً غير منتج. تشمل مؤشرات عدد موظفي الدولة لكل ألف مواطن، نسبة فاتورة الرواتب من الموازنة العامة، ومدى ارتباط الزيادة في التوظيف بمعدلات الإنتاجية الإدارية.

### المحور الخامس: ضعف الابتكار

يقيس بيئة الابتكار في الاقتصاد، باعتبار أن النمط الاشتراكي الإداري يميل عادة إلى خلق الابتكار لصالح الاستقرار والامتثال. تشمل المؤشرات عدد براءات الاختراع الصادرة سنوياً، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج، عدد الشركات الناشئة الفاعلة، وحجم الاستثمار الجريء كنسبة من الناتج.

### المحور السادس: صعوبة تأسيس الأعمال

يقيس درجة التعقيد البيروقراطي في إنشاء الأنشطة الاقتصادية، ويرتكز على بيانات مماثلة لتلك التي كانت تصدرها وثائق Doing Business التابعة للبنك الدولي. تشمل عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة، الوقت اللازم لذلك، التكلفة كنسبة من دخل الفرد، عدد الجهات الحكومية التي يتعين مراجعتها، ودرجة وضوح القوانين الناظمة.

### المحور السابع: احتكار الخدمات

يقيس درجة الاحتكار في الخدمات الأساسية كالكهرباء، والمياه، والاتصالات (في بعض جوانبها)، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية. وكلما ارتفعت درجة الاحتكار العام، انخفضت كفاءة الخدمة، وارتفعت كلفتها الحقيقية، وضعفت قدرة المستهلك على الاختيار.

### المحور الثامن: الثقافة المجتمعية تجاه الربح والاستثمار

هذا محور نوعي يقيس درجة قبول المجتمع لمفاهيم الربح، والمخاطرة، والمقاولة، والملكية الخاصة، باعتبارها قيماً إيجابية. يستند إلى استطلاعات الرأي، وتحليل المحتوى الإعلامي، ودرجة الاحترام الاجتماعي لرواد الأعمال مقارنة بموظفي الدولة. هذا المحور أبطأ في التغيير، لكنه عميق التأثير على ديناميكية الاقتصاد.



#### 4 - 3 بطاقة قياس مقترحة للحالة العراقية

استناداً إلى الأدبيات والمؤشرات المتاحة، يقدم الجدول التالي تقدير أولي لدرجات الحالة العراقية على المحاور الثمانية. الأرقام ملحقة بمصادر تحمل ارقام رسمية والتقارير قام بتحويلها الى وزنات بهدف اصدار المؤشر الراسد الفرعي والعام لأغراض التحليل، وتستهدف المؤشرات تقديم نموذج تطبيقي قابل للتطوير.

المحور	الدرجة التقديرية (0-10)	التفسير المختصر
1. اعتماد المواطن على الدولة	8.5	نسبة مرتفعة من السكان تعتمد على رواتب أو دعم حكومي
2. ضعف الإنتاج الخاص	8	محدودية الصادرات غير النفطية وضعف الصناعة التحويلية
3. سيطرة الحكومة على السوق	7.5	أكثر من 190 شركة حكومية وتسعير في قطاعات أساسية
4. تضيخ الوظائف الحكومية	9	أعلى من المتوسط الإقليمي بفارق ملحوظ
5. ضعف الابتكار	8	عدد محدود من براءات الاختراع وضعف بيئة البحث
6. صعوبة تأسيس الأعمال	7.5	إجراءات متعددة ووقت طويل لبدء النشاط
7. احتكار الخدمات	8.5	كهرباء، نفط، نقل عام، خدمات أساسية أخرى
8. الثقافة تجاه الربح والاستثمار	6.5	تحسن نسبي لدى الأجيال الشابة، مع ميل عام نحو الوظيفة

#### المعدل العام المقترح: 7.9 من 10

يشير هذا المعدل، في حال جرى تأكيده ببيانات رسمية مفصلة، إلى وجود نمط اشتراكي إداري ممتد، يتقاطع مع تعريفات الاشتراكية المقنعة الواردة في الفصل الثاني، رغم وجود تشريعات نظرية تشجع اقتصاد السوق. تكمن أهمية الجهاز التشخيصي في أنه يحدد بدقة أي المحاور أكثر تأثيراً، ويوجه جهد الإصلاح نحو نقاط الضعف الأشد.

#### 4 - 4 كيفية استخدام الجهاز التشخيصي عملياً

يصلح هذا الجهاز للاستخدام السنوي من قبل وزارة التخطيط، البنك المركزي، مجلس الإعمار والاستثمار، اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب، ومراكز الدراسات. الفائدة الأكبر تأتي حين يحسب الجهاز بانتظام لرصد التطور عبر الزمن، وحين تقارن نتائجه مع الدول النظيرة. إن قراءة المؤشر بمعزل عن السياق الزمني والمقارن قد تكون مضللة، أما قراءته كسلسلة زمنية فهي بالغة القيمة.

يقوم مكتب تطوير المشاريع بصورة سنوية دورية بإصدار رصد الاشتراكية في القرارات الحكومية انطلاقاً من عام 2026، وفق تقرير سنوي يحتوي على جميع وزنات الرصد والمصادر والحلول أيماناً منا بأن التغيير الهيكلي في مؤسسات الدولة يتطلب تكاتف جميع المؤسسات القادرة على انتاج الحلول بتقنيات متقدمة ورفد المؤسسات الحكومية بها.

## الفصل الخامس - كيف تظهر الاشتراكية في تفاصيل الحياة اليومية

“الاقتصاد ليس ما تقوله الحكومات في تقاريرها، بل ما يعيشه المواطن في يومه.” - من أدبيات الاقتصاد التطبيقي

لا يدرك المواطن النمط الاشتراكي الإداري بوصفه نظرية، بل يعيشه عبر تفاصيل دقيقة في حياته اليومية. ويتناول هذا الفصل اثني عشر قطاعاً حيوياً، يرصد فيها مظاهر النمط الاشتراكي وأثاره على المواطن، دون إصدار أحكام، بل من خلال وصف بنيوي يستند إلى المؤشرات المتاحة.

### 5 - 1 التعليم

يكشف واقع التعليم في العراق عن ازدواجية بنيوية أعمق من مسألة هيمنة التعليم الحكومي أو الأهلي، تتمثل في إنتاج كثيف لمخرجات تعليمية موحدة لا يقابلها سوق عمل قادر على استيعابها. رغم تعدد المؤسسات التعليمية، يظل المنهج المركزي هو الحاكم الفعلي، ما يؤدي إلى توحيد المهارات بدل تنوعها. النتيجة هي تضخم في عدد الخريجين مقابل ضعف في المهارات التطبيقية. هذا يخلق فجوة بين التعليم والاقتصاد، حيث يتجه الخريجون نحو الوظيفة الحكومية كخيار افتراضي. بذلك تتشكل حلقة مغلقة تعيد إنتاج نفس الخلل وهو إنتاج تعليم موحد، سوق محدود، واعتماد متزايد على الدولة كمشغل رئيسي دون موازنة حقيقية بين التعليم واحتياجات الاقتصاد.

### 5 - 2 الصحة

نظام الرعاية الصحية الحكومية يقدم خدماته بأسعار رمزية، ويغطي شريحة واسعة من المواطنين، خاصة في المناطق الأقل دخلاً. غير أن ضعف التمويل وتدني الكفاءة التشغيلية في استثماره يدفعان شريحة كبيرة من المواطنين إلى اللجوء، عند الحاجة الفعلية، إلى القطاع الخاص أو إلى العلاج خارج البلاد. تنشأ بذلك ازدواجية نظام حكومي إسمي يستهلك جزءاً من الإنفاق العام، وقطاع خاص فعلي يدفعه المواطن من جيبه، دون أن تجمع بينهما منظومة تأمين صحي متطورة كما هو الحال في الأنظمة المختلطة الكفؤة.

### 5 - 3 التوظيف

التوظيف الحكومي هو القلب النابض للنمط الاشتراكي الإداري في العراق. يبلغ عدد العاملين في القطاع العام عدة ملايين، وتشكل فاتورة الرواتب نسبة كبيرة من النفقات الجارية للموازنة. الوظيفة الحكومية ليست فقط مصدر دخل، بل مصدر هوية اجتماعية، ومسار حياة كامل يبدأ من التخرج وينتهي بالتقاعد. هذا النمط يخلق ضغطاً متواصلًا على الموازنة، ويقلص حافز الانخراط في القطاع الخاص، ويضعف الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

### 5 - 4 الإسكان

يعد الإسكان من المجالات التي يبرز فيها النمط المختلط الاشتراكي. تطلق الدولة مبادرات إسكانية واسعة، وتمنح قروضاً ميسرة، وتقدم أراضي بأسعار رمزية لشرائح محددة. هذا الدعم له فوائده الاجتماعية الواضحة، لكنه يصاحبه ضعف في تطور سوق إسكان خاص قائم على المنافسة وتنوع الخيارات. كثير من العائلات تنتظر العقد أو الإجراء الحكومي بدل أن تنخرط في سوق إسكاني نشط، مما يبطئ دوران رأس المال في القطاع.

## 5 - 5 التجارة

تعمل التجارة الداخلية في العراق ضمن بيئة مزدوجة من قطاع غير رسمي واسع وحيوي، وقطاع رسمي مكبل بإجراءات ضريبية وجمركية وترخيصية معقدة. هذا الواقع يدفع كثيراً من الفاعلين الاقتصاديين إلى البقاء في المنطقة الرمادية، حيث يصعب نموهم وتطورهم. كما تنتشر ظاهرة الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي، نتيجة لضعف القاعدة الصناعية وارتفاع كلفة الإنتاج الداخلي.

## 5 - 6 الطاقة

قطاع الطاقة، بشقيه النفط والكهربي، يبقى في القلب من ملكية الدولة وإدارتها. الكهرباء تباع بأسعار مدعومة بشكل كبير، مما يجعل التعرفة لا تغطي الكلفة الحقيقية، وينتج عن ذلك عجز تشغيلي مستمر، وضعف في القدرة على الاستثمار في تطوير الشبكة. الدعم في حد ذاته أداة اجتماعية مشروعة، لكن غياب الاستهداف الدقيق يجعل المستفيد الأكبر منه فئات متوسطة الدخل وما فوقها، بينما لا تصل الكفاءة المرجوة إلى الفئات الأكثر هشاشة.

## 5 - 7 الزراعة

الزراعة العراقية، التي كانت تاريخياً مكوناً رئيسياً للاقتصاد، تراجعت إلى حصة محدودة من الناتج المحلي. هذا التراجع متعدد الأسباب، يشمل نقص المياه، تشطي الحيازات، ضعف منظومة الإقراض الزراعي، الاعتماد على المدخلات المستوردة، وغياب سلاسل قيمة متكاملة تربط الإنتاج بالتسويق. الدولة تتدخل في الزراعة عبر المشتريات الحكومية والدعم، لكن هذا التدخل لا يخلق سوقاً تنافسية مستدامة بقدر ما يخلق علاقة اعتمادية بين الفلاح والمؤسسة الحكومية.

## 5 - 8 النقل

النقل العام محدود الكفاءة، وتغيب الشبكات الحديثة في معظم المدن. النقل الخاص يسد الفراغ ضمن قطاع غير رسمي، يفتقر إلى التنظيم والمعايير. شبكة السكك الحديدية تشتغل بأقل من طاقتها، والمطارات تعاني من بنية تحتية بحاجة إلى تطوير. هذا الضعف في قطاع النقل يعكس مباشرة على كلفة الأعمال، وعلى الإنتاجية الاقتصادية الكلية، إذ ترفع كلف اللوجستيات تكلفة كل سلعة أو خدمة.

## 5 - 9 الرواتب

تقع الدولة في معادلة معقدة في موضوع الرواتب. من جهة، الرواتب الحكومية هي المصدر الرئيسي لدخل ملايين العائلات، وأي تخفيض فيها قد يولد ضغطاً اجتماعياً حاداً. من جهة أخرى، فاتورة الرواتب الإجمالية تستهلك حصة كبيرة من الموازنة، وتحد من قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية والتنمية. لا يمكن الخروج من هذه المعادلة بقرارات مفاجئة، بل عبر مسار تدريجي يخلق فرصاً في القطاع الخاص بمعدل أسرع من معدل التهذنة في التوظيف الحكومي.

## 5 - 10 الدعم الحكومي

يأخذ الدعم الحكومي صوراً متعددة مثل الدعم العيني (البطاقة التموينية)، ودعم الخدمات (الكهرباء، الوقود)، والدعم النقدي (لشرائح محددة كنزوي الإعاقة والأسر تحت خط الفقر). الدعم له وظيفة اجتماعية أساسية، خاصة في ظل ظروف الانتقال. غير أن غياب الاستهداف الدقيق وعدم الاعتماد الكافي على البيانات يفضي إلى وصول الدعم إلى فئات قد لا تكون بحاجة إليه، فيما لا يكفي للفئات الأشد فقراً. التحول نحو دعم مستهدف ورقمي مرتبط بقواعد بيانات حديثة هو أحد أهم مسارات الإصلاح.

## 5 - 11 القوانين

كثير من القوانين الناظمة للنشاط الاقتصادي في العراق وضعت في مراحل سابقة، وتعكس فلسفة اقتصادية مغايرة لما تعلنه الحكومات الراهنة. يخلق هذا التناقض بين القوانين النصية والسياسات المعلنة بيئة تشريعية ضبابية، تتطلب من المستثمر أو رائد الأعمال خبرة قانونية متعمقة لكي ينشط فيها بأمان. تحديث الإطار التشريعي ليس مجرد إجراء فني، بل خطوة محورية في أي مسار للإصلاح الاقتصادي. ولقد قدمنا في مكتب تطوير المشاريع (الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال في العراق) منشورة في موقعنا الإلكتروني كمقترح للجهات المعنية لمراجعة قوانين الاستثمار وبيئة الأعمال.

## 5 - 12 البيروقراطية

البيروقراطية في معناها الكلاسيكي تنظيم إداري عقلاني، لكنها حين تتضخم وتتعدد تتحول إلى عبء. في الحالة العراقية، تتعدد الإجراءات والتوقيعات والمراجعات، وتتداخل صلاحيات الجهات، ويصعب على المواطن أو رائد الأعمال متابعة قضيته دون وسيط أو معرفة شخصية. تكلفة هذه البيروقراطية لا تقاس فقط بالوقت، بل بالفرص الاقتصادية الضائعة، وبتراجع الثقة في المؤسسة العامة.

### تلخيص مظاهر النمط الاشتراكي في القطاعات اليومية

القطاع	المظهر الاشتراكي البارز	الأثر على المواطن
التعليم	هيمنة المسار الحكومي المركزي	ضعف ربط المخرجات بسوق العمل
الصحة	نظام رسمي ضعيف الكفاءة، إنفاق خاص واسع	ازدواجية الكلفة على الأسرة
التوظيف	تضخم القطاع العام كملاد اقتصادي	ضعف فرص القطاع الخاص
الإسكان	اعتماد على المبادرات الحكومية	بطء سوق الإسكان الخاص
التجارة	اقتصاد غير رسمي واسع	صعوبة النمو الرسمي
الطاقة	تسعير مدعوم لا يغطي الكلفة	عجز تشغيلي مستمر
الزراعة	اعتمادية على المشتريات الحكومية	تراجع الحصة من الناتج
النقل	ضعف التنظيم وغياب الشبكات	كلف لوجستية مرتفعة
الرواتب	حصة كبيرة من الموازنة	ضغط مزمن على المالية
الدعم	غياب الاستهداف الدقيق	تسرب لفئات غير محتاجة
القوانين	إطار تشريعي قديم ومتشابك	بيئة استثمار غير مستقرة
البيروقراطية	تعدد الإجراءات وتداخلها	هدر الوقت والثقة

## الفصل السادس - قراءة متوازنة للآثار الإيجابية والسلبية

“لكل نموذج اقتصادي ثمن، وكل ثمن قد يكون مقبولاً إذا أدركت قيمته وحجمه.” - من أدبيات الاقتصاد المؤسسي

### 6 - 1 منهج القراءة المتوازنة

لا يمكن تقييم النمط الاشتراكي الإداري في الحالة العراقية بنظرة أحادية تصور آثاره بالإيجاب الكامل أو بالسلب الكامل. الواقع المعقد يفرض قراءة متوازنة، تعترف بالمكاسب الاجتماعية التي يحققها هذا النمط، وتفصح في الوقت نفسه عن التكاليف البنيوية التي يولدها على المدى المتوسط والبعيد. هذه القراءة هي وحدها التي تتيح اتخاذ قرارات إصلاحية مدروسة، لا تنفي الإيجابيات في تسرعها نحو إزالة السلبيات.

### 6 - 2 الآثار الإيجابية

#### الاستقرار الوظيفي

يوفر النمط الاشتراكي الإداري لشريحة واسعة من المواطنين استقراراً وظيفياً يصعب توفيره في الأسواق الناشئة بطبيعتها المتقلبة. هذا الاستقرار يتيح للأسرة تخطيط دخلها على المدى الطويل، والحصول على قروض، والادخار للتعليم والصحة. وفي بيئة شهدت سنوات من الاضطراب، يكتسب هذا الاستقرار قيمة اجتماعية عالية، تتجاوز قيمته المالية المجردة.

#### الدعم الحكومي للفئات الهشة

تتيح الموارد المجمععة في يد الدولة، عبر القطاع النفطي، تقديم دعم واسع للفئات منخفضة الدخل من خلال البطاقة التموينية، والإعانات الاجتماعية، ودعم الطاقة، وغيرها. هذا الدعم خفف، في عقود متعاقبة، من حدة الفقر، وأبقى مستوى معيماً من الكرامة المعيشية لفئات كبيرة، رغم ضعف استهدافه.

#### تقليل الفوارق الحادة

على الرغم من وجود تفاوت اقتصادي ملحوظ في العراق، فإن النمط الاشتراكي الإداري حال دون بروز فوارق طبقية حادة جداً، من النوع الذي ظهر في بعض الأسواق الناشئة الأخرى التي تبنت تحرراً اقتصادياً متسرعاً. وجود الدولة باعتبارها موظفاً كبيراً، ومزوداً للخدمات، وداعماً للأسعار، شكل صمام أمان اجتماعي خفف من تمزقات السوق.

#### الحفاظ على الخدمات الأساسية في الظروف الصعبة

في فترات الأزمات الكبرى، كان وجود قطاع عام واسع عاملاً في استمرارية الخدمات الأساسية، إذ تواصلت الرواتب، واستمر صرف البطاقة التموينية، وعملت المستشفيات والمدارس بحد أدنى من الاستمرارية. هذه القدرة الاحتياطية للدولة هي ميزة مهمة، خاصة في الدول التي شهدت اضطرابات متكررة.



## 6 - 3 الآثار السلبية

### انخفاض الإنتاجية

الإنتاجية في القطاع العام، وفي الاقتصاد الإجمالي، تظل من أبرز نقاط الضعف. فاتورة الرواتب الكبيرة لا تقابلها مخرجات إنتاجية متناسبة، نتيجة لتضخم العمالة، وضعف الحوافز، وتداخل المهام، وغياب أنظمة تقييم الأداء الموضوعية. النتيجة اقتصاد ينفق كثيراً وينتج قليلاً.

### ضعف المنافسة

وجود الدولة باعتبارها فاعلاً اقتصادياً كبيراً، وإلى جانبها شبكة من الشركات الحكومية، يقلص الفضاء الذي تنشط فيه المنافسة الخاصة. كثير من القطاعات تعمل في ظل احتكار فعلي أو تنافس غير متكافئ، مما يحرم المستهلك من فوائد المنافسة (انخفاض الأسعار، تحسن الجودة، تنوع الخيارات).

### الاعتماد المزمّن على الدولة

ينشأ، عبر عقود من النمط الاشتراكي الإداري، نوع من الاعتمادية الذهنية والاقتصادية لدى المواطن. يصبح الفرد ينظر إلى الدولة كمسؤول أول عن حل مشكلاته، وتتراجع المبادرة الذاتية والشخصية في حل المشكلات الاقتصادية. هذا التحول في الذهنية يصعب علاجه، لأنه ليس مجرد سلوك، بل عقد اجتماعي مضمّن بين الفرد والمؤسسة.

### بطء النمو الاقتصادي

الاقتصادات التي يهيمن عليها النمط الاشتراكي الإداري تنمو عادة بمعدلات أبطأ من نظيراتها في الاقتصادات المختلطة الكفوة، بسبب ضعف الاستثمار الخاص، ومحدودية الابتكار، وتركز الموارد في قطاع واحد. النمو الذي يحدث يكون في الغالب نمواً في الإنفاق لا نمواً في الإنتاج، ويصبح مرتبطاً بتقلبات أسعار السلعة الرئيسية (النفط في الحالة العراقية)، لا بأداء الاقتصاد الحقيقي.

### هشاشة المالية العامة

الموازنة المرتفعة الاعتماد على الإنفاق الجاري، والمحدودة في الإنفاق الاستثماري، تكون هشّة أمام أي صدمة في إيرادات النفط. هذه الهشاشة لا تظهر آثارها في سنوات الرواج، لكنها تنكشف بقسوة في سنوات الانخفاض، حين تضطر الدولة إما إلى الاستدانة، أو إلى تأجيل الاستحقاقات، أو إلى تخفيضات قاسية تترك آثاراً اجتماعية واسعة.



## الفصل السابع - كيف تكتشف الدولة أنها دخلت في نمط اشتراكي مفرط؟ "ليست المشكلة في وجود الدولة، بل وجودها بحجم يخفق ما حولها." - من أدبيات الإصلاح الاقتصادي



### 7 - 1 منطق المؤشرات التحذيرية

النمط الاشتراكي الإداري لا يدخل بقرار سياسي واضح في يوم محدد، بل يتسلل تدريجياً، وتتعمق ملامحه عبر مراحل، حتى يصبح متجذراً في البنية المؤسسية. لذلك، يحتاج صناع القرار إلى منظومة مؤشرات تحذيرية تتيح لهم الكشف المبكر عن دخول الاقتصاد في منطقة الإفراط، قبل أن تتراكم التكاليف وتصبح المعالجة أصعب وأكلف. يقدم هذا الفصل خمسة مؤشرات تحذيرية رئيسية، كل منها قابل للقياس، ولكل منها عتبة استرشادية يمكن مقارنة الحالة الفعلية بها. هذه المؤشرات يفترض أن تكون جزءاً من لوحة قيادة يطلع عليها صناع القرار بشكل دوري.

### 7 - 2 المؤشرات التحذيرية الخمسة

#### المؤشر الأول: ارتفاع نسبة التوظيف الحكومي

حين يتجاوز عدد العاملين في القطاع العام عتبة معينة من إجمالي العمالة في الاقتصاد، يكون ذلك مؤشراً قوياً على وجود نمط اشتراكي مفرط. تشير الأدبيات الدولية إلى أن العتبة الآمنة في الدول المتوسطة الدخل تتراوح بين 15-20% من العمالة الكلية، فيما يعد تجاوز نسبة 30% مؤشراً تحذيرياً جاداً. في الحالة العراقية، تشير التقديرات إلى نسب أعلى من ذلك، خاصة حين يحسب القطاع العام الموسع (وزارات، شركات حكومية، هيئات شبه حكومية).

#### المؤشر الثاني: ضعف الشركات الناشئة

صحة منظومة الشركات الناشئة مؤشر ممتاز على ديناميكية الاقتصاد. حين يقل عدد الشركات الناشئة الجادة لكل مليون نسمة عن عتبة معينة، وحين تكون نسبة بقائها بعد ثلاث سنوات منخفضة، يكون ذلك دليلاً على بيئة أعمال خانقة، أو حوافز سوقية ضعيفة، أو تمويل محدود، وهي جميعها ملامح تتسق مع النمط الاشتراكي الإداري.

#### المؤشر الثالث: هجرة الكفاءات

هجرة الأدمغة ظاهرة معقدة الأسباب، لكنها تتسارع في الاقتصادات التي لا توفر فضاءً كافياً للكفاءات لتطبيق مهاراتها وتحقيق ذواتها مهنيًا واقتصاديًا. حين تلاحظ هجرة متواصلة للأطباء، والمهندسين، والمبرمجين، ورواد الأعمال، يكون ذلك مؤشراً أن السوق المحلي لا يستوعب طاقاتهم. وهذه واحدة من الإشارات الجادة على وجود اختلال بنيوي يستحق المعالجة.

#### المؤشر الرابع: اعتماد السوق على الدولة

في الاقتصادات الصحية، يكون القطاع الخاص ديناميكية مستقلة نسبياً، يعتمد على طلب الأسر والشركات الأخرى أكثر من اعتماده على الإنفاق الحكومي. حين يلاحظ أن قطاعاً كبيراً من الشركات الخاصة يعتمد، بشكل مباشر أو غير مباشر، على عقود حكومية أو على إنفاق موظفي الدولة، يكون ذلك مؤشراً أن السوق لم ينضج بعد، وأن النمط الاشتراكي الإداري يضع ظلاله حتى على ما يعد قطاعاً خاصاً.

### المؤشر الخامس: انخفاض مساهمة القطاع الخاص بالنتائج المحلي

ربما يكون هذا أبسط المؤشرات وأقواها. حين تقل مساهمة القطاع الخاص (مستثنى منه القطاعات الاستخراجية المرتبطة بالدولة) عن عتبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي، يكون الاقتصاد في منطقة الإفراط الاشتراكي. الدول التي اعتمدت اقتصادات سوق ديناميكية تتراوح هذه النسبة فيها بين 65-80%، فيما تكون النسبة في الدول الاشتراكية المقنعة في نطاق 20-35%.

المؤشر	العتبة الآمنة	العتبة التحذيرية	تقدير الحالة العراقية
نسبة العمالة الحكومية	أقل من 20%	أكثر من 30%	مرتفعة بشكل ملحوظ
شركات ناشئة لكل مليون	أكثر من 100	أقل من 30	محدودة
هجرة الكفاءات (مؤشر مركب)	منخفضة	عالية ومتسارعة	مرتفعة
اعتماد السوق على الإنفاق الحكومي	أقل من 25%	أكثر من 50%	مرتفع
مساهمة القطاع الخاص في الناتج (غير نفطي)	أكثر من 60%	أقل من 40%	أقل من العتبة التحذيرية

### 7 - 3 قراءة النتائج وآلية التدخل

تظهر القراءة الإجمالية للمؤشرات الخمسة أن الاقتصاد العراقي يقع، استرشادياً، فوق العتبة التحذيرية في معظم المحاور، وهو ما يتفق مع نتائج جهاز الكشف التشخيصي في الفصل الرابع. وجود مؤشر واحد فوق العتبة قد يكون عرضياً، أما وجود خمسة مؤشرات متزامنة فوق العتبة، فهو إشارة بنوية لا يمكن تجاهلها. يستوجب ذلك الانتقال من مرحلة الرصد إلى مرحلة التدخل الاستراتيجي، وهو ما يتولى الفصل العاشر تفصيله في خارطة التحول التدريجي.



## الفصل الثامن - مقارنة دولية

“الدروس المستفادة من تجارب الآخرين هي أقصر طريق إلى الإصلاح، حين تقرأ بذكاء لا بنسخ.” - من أدبيات السياسات المقارنة

### 8 - 1 منطق المقارنة الدولية

لا يهدف هذا الفصل إلى استنساخ تجارب الدول، بل إلى استخلاص دروس بنيوية من خمس حالات مختلفة حافظت على قدر من البعد الاجتماعي دون تعطيل السوق، وبنيت نمواً إنتاجياً دون انهيار التوازن الاجتماعي. تم اختيارها عمداً بتنوع واضح مثل فيتنام (انتقال من منخفض إلى متوسط الدخل)، الإمارات (تحول من ريعي إلى متنوع)، الصين (انفتاح تدريجي من اقتصاد مغلق)، سنغافورة (دولة - مدينة عالية الحوكمة)، النرويج (دولة نفطية ذات رفاه عالٍ وانضباط مالي).

### 8 - 2 التجربة الصينية

بدأت الصين إصلاحاتها أواخر السبعينيات تحت مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي. احتفظت الدولة بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية، بينما فُتِح المجال للقطاع الخاص في الصناعة والخدمات والتكنولوجيا. خلال أربعة عقود، انتقل مئات الملايين من الفقر، وأصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمياً. ما نركز عليه في التقرير هنا ليس النموذج نفسه بل آلية التنفيذ، التدرج، التجريب قبل التعميم، تحرير القطاعات تدريجياً مع إبقاء الدولة في التوجيه الكلي، والتركيز على التصنيع والبنية التحتية والتصدير. النتيجة قطاع خاص قوي ضمن إطار دولة مُوجهة.

### 8 - 3 التجربة السنغافورية

تحولت سنغافورة من اقتصاد ضعيف في الستينيات إلى مركز مالي عالمي خلال جيل واحد. يقوم النموذج على دولة صغيرة الحجم عالية الكفاءة، شركات حكومية محدودة لكنها تعمل بمعايير القطاع الخاص، وقطاع خاص تنافسي مدعوم بإطار قانوني صارم. الدرس هنا قوة الدولة لا تقاس بالحجم بل بالكفاءة. الدولة تركز على الحوكمة والبنية التحتية والتعليم والتنظيم، وتترك للسوق الإنتاج المباشر، مع نموذج شركات حكومية احترافية قابل للتطبيق جزئياً في دول أخرى.

### 8 - 4 التجربة الإماراتية

انتقلت الإمارات من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع نسبياً خلال ثلاثة عقود، حيث أصبح القطاع غير النفطي يشكل أكثر من نصف الناتج. اعتمد النموذج على إعادة استثمار النفط في بنية تحتية عالمية، تشريعات استثمارية مرنة (مناطق حرة وتملك أجنبي كامل وإقامات طويلة)، وتطوير قطاعات مثل السياحة واللوجستيات والمال والتكنولوجيا. الهدف اثبات ان التنوع ممكن في الاقتصادات النفطية، لكنه يتطلب رؤية طويلة الأمد، واستقراراً سياسياً، وإعادة توجيه العوائد نحو أصول إنتاجية بدل الاستهلاك، مع جهاز حكومي كفوء وليس متضخماً.

## 8 - 5 التجربة النرويجية

النرويج نموذج لدولة نفطية حافظت على رفاه اجتماعي عالٍ مع استدامة مالية. تعتمد على شركة وطنية شفافة لإدارة النفط، وتحويل العوائد إلى صندوق سيادي عالمي، مع قاعدة إنفاق سنوي لا تتجاوز نسبة محددة (حوالي 3%) من عائدات الصندوق.

النجاح في هذا النموذج هو الانضباط المالي ومنع المرض الهولندي الشائع في أدبيات الاقتصاد، بحيث لا تتحول الطفرة النفطية إلى تضخم استهلاكي يضعف القطاعات الإنتاجية، بل إلى ثروة طويلة الأمد تخدم الأجيال.

## 8 - 6 التجربة الفيتنامية

بدأت فيتنام إصلاحاتها في الثمانينيات عبر **دوي موي (التجديد)**، وانتقلت من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوق ذي توجه اشتراكي. خلال جيلين أصبحت من أسرع الاقتصادات نمواً واندمجت في سلاسل الإنتاج العالمية. درس كان التحول ممكن حتى من نقاط ضعف شديدة، عبر تحرير الزراعة والصناعة تدريجياً، جذب الاستثمار الأجنبي، الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وتوجيه النمو نحو التصدير. النتيجة قطاع خاص نشط نما دون صدمات اجتماعية كبيرة. فيتنام لا تلغي الإطار الاشتراكي بل تعيد هندسته وظيفياً عبر توزيع أدوار الدولة والسوق. النجاح جاء من تفكيك الاشتراكية إلى وظائف بوزن مختلف، حيث تقود الدولة التخطيط وتترك الإنتاج والتصدير للسوق. لأن الفاعلية ليست في وجود الاشتراكية بل في هندسة أوزانها داخل الاقتصاد بشكل انتقائي دقيق.

## 8 - 7 جدول مقارن للتجارب الخمس

الدولة	نقطة البداية	نموذج التحول	النتيجة الأبرز	الدرس للعراق
الصين	اقتصاد مخطط مركزياً	تدرج، تجريب محلي، انفتاح موجه	ثاني أكبر اقتصاد عالمياً	التحول بالتدرج لا بالقفز
سنغافورة	اقتصاد محدود الموارد	دولة كفاءة، شركات حكومية بمعايير خاصة	مركز مالي ولوجستي عالمي	قوة الدولة في كفاءتها لا حجمها
الإمارات	اقتصاد ريعي ناشئ	تنوع، تشريعات مرنة، بنية تحتية	اقتصاد متنوع نسبياً	إمكانية التنوع في الدولة النفطية
النرويج	اقتصاد نفطي صغير	صندوق سيادي، انضباط مالي	رفاه مستدام طويل الأمد	إدارة العوائد النفطية بانضباط
فيتنام	اقتصاد فقير مخطط	تحرير تدريجي، انفتاح، تصدير	نمو متسارع وطويل الأمد	ممكن البدء حتى من نقطة منخفضة

## 8 - 8 خلاصة المقارنة

رغم تنوع النماذج الخمسة، تتكرر فيها بعض المبادئ الأساسية التي تستحق التأمل في السياق العراقي، حيث التدرج بدل الصدمة، الحفاظ على البعد الاجتماعي مع تحرير الاقتصاد، كفاءة الدولة لا حجمها، الانضباط المالي مع الموارد الريعية، التركيز على القطاع الخاص الإنتاجي والتصدير، واستثمار الإطار التشريعي وبنية الحوافز. هذه المبادئ ليست وصفة، بل بوصلة. وكل دولة مدعوة لرسم خارطتها الخاصة استرشاداً بهذه البوصلة.

## الفصل التاسع - النموذج البديل المقترح للعراق

“أفضل الإصلاحات تلك التي تحترم منجزات الماضي، وترسم طريقاً واقعياً للمستقبل.” - من أدبيات إدارة التحول

### 9 - 1 مبادئ النموذج المقترح

ينطلق النموذج البديل المقترح في هذا الفصل من سبعة مبادئ متكاملة، تشكل الإطار الفلسفي والعملي للتحول. هذه المبادئ لا تتعارض مع الإرث الاجتماعي للدولة العراقية، بل تعيد تنظيمه في إطار أكثر استدامة وإنتاجية. هي مبادئ تجمع بين الواقعية السياسية والاجتماعية، وبين التطلع نحو اقتصاد منتج وعادل.

1. لا تحول اقتصادي يأتي على حساب الفئات الهشة. الحماية الاجتماعية يجب أن تحدث وأن تستهدف، لا أن تلغى.
2. دعم القطاع الخاص لا بوصفه منافساً للدولة، بل بوصفه شريكاً يؤدي ما لا يقدر القطاع العام على أدائه بكفاءة.
3. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، عبر إطار تشريعي واضح ومستقر وحماية فعلية للحقوق.
4. تحفيز الابتكار من خلال بيئة قانونية ومالية وتعليمية تشجع المبادرة وتقبل المخاطرة المحسوبة.
5. بناء اقتصاد إنتاجي يعتمد على إنتاج قيمة مضافة في الصناعة والزراعة والخدمات، لا على إعادة توزيع الربح فقط.
6. تقليل الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل تنوعاً حقيقياً، وبناء قطاعات بديلة قابلة للاستدامة.
7. تحويل المواطن من مستهلك إلى منتج عبر تعديل بنية الحوافز التعليمية والتمويلية والاجتماعية بشكل تدريجي.

### 9 - 2 الإطار البنوي للنموذج

يقوم النموذج المقترح على ثلاث طبقات بنوية متكاملة، بدلا من ثنائية دولة - سوق المختزلة. هذه الطبقات هي:

#### الطبقة الأولى: الدولة الذكية الكفوة

دولة محدودة الحجم في عدد الموظفين، عالية الكفاءة في الأداء، تركز على وظائفها السيادية (الأمن، القضاء، السياسة الخارجية)، ووظائفها التنظيمية (التشريع، الإشراف، حماية المنافسة)، ووظائفها الاجتماعية الجوهرية (التعليم الأساسي، الصحة الأساسية، الحماية الاجتماعية)، ووظائفها الاستراتيجية (إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وشفافية). الدولة الذكية ليست دولة صغيرة بالضرورة من حيث ميزانيتها، لكنها صغيرة من حيث تدخلها التفصيلي في الاقتصاد، وكبيرة من حيث جودة وظائفها.

#### الطبقة الثانية: القطاع الخاص الإنتاجي

قطاع خاص متعدد المستويات، شركات كبرى قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، شركات متوسطة تشكل العمود الفقري للتشغيل والإنتاج، وشركات صغيرة وريادة أعمال تشكل خزان الابتكار والتجديد. هذا القطاع يحتاج إلى إطار تشريعي مستقر، وتمويل في متناولته، ومنافسة عادلة مع الشركات الحكومية والمستوردات، وبنية تحتية كفوة، وكوادر بشرية مؤهلة.

#### الطبقة الثالثة: القطاع المجتمعي والتعاوني

طبقة كثيراً ما تهمل في النقاش الاقتصادي، لكنها مهمة جداً، وتشمل التعاونيات الزراعية والإنتاجية، المؤسسات غير الربحية، الجمعيات الخيرية المنظمة، ومنظمات المجتمع المدني الاقتصادية. هذه الطبقة تؤدي وظائف اجتماعية واقتصادية لا تجيدها الدولة ولا السوق، ويمكنها أن تكون رافداً قوياً للإصلاح إذا أتيحت لها فضاء قانوني وتمويلي ملائم.

### 9 - 3 مرتكزات النموذج التشغيلية

#### المرتكز الأول: إصلاح الموازنة العامة

تحويل الموازنة من موازنة رواتب وتشغيل إلى موازنة تشغيل واستثمار، عبر تقليص تدريجي لحصة الإنفاق الجاري، وزيادة موازنة لحصة الإنفاق الاستثماري، خاصة في البنية التحتية، والتعليم، والتدريب، والبحث والتطوير. هذا التحويل لا يحدث في عام واحد، بل عبر خطة متعددة السنوات، تربط بين تقدم القطاع الخاص في خلق الوظائف وتراجع الاعتماد على التوظيف الحكومي.

#### المرتكز الثاني: صندوق سيادي للأجيال

إنشاء صندوق سيادي عراقي يستثمر جزءاً من العوائد النفطية في أصول إنتاجية، بعضها داخلي (مشاريع بنية تحتية، شركات استراتيجية)، وبعضها خارجي (أصول مالية متنوعة). الصندوق هدفه ليس فقط الادخار، بل تحويل الثروة الناضبة (النفط) إلى ثروة مستدامة، وبناء عائد مستقل عن النفط للأجيال القادمة، استرشاداً بنموذج صندوق التقاعد الحكومي النرويجي مع التكيف للسياق العراقي.

#### المرتكز الثالث: إصلاح بيئة الأعمال

مراجعة شاملة للإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط الاقتصادي، تستهدف تبسيط إجراءات تأسيس الشركات (من شهر إلى أيام)، توحيد النواذ، توضيح القواعد الضريبية، تيسير الوصول إلى التمويل، حماية حقوق الملكية والعقود، وإنفاذ المنافسة العادلة. هذا الإصلاح يمكن أن يأخذ شكل "حزمة تشريعية اقتصادية" متكاملة، توضع بمشاركة القطاع الخاص ومراكز الدراسات.

#### المرتكز الرابع: إصلاح التعليم وربطه بسوق العمل

تعديل المنظومة التعليمية لتنتج كوادر مؤهلة لسوق العمل، عبر: تطوير التعليم الفني والمهني، إنشاء برامج تدريب تحويلية للخريجين، شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص، إدخال مهارات ريادة الأعمال في المناهج، وتشجيع التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الحقيقي. لا يمكن لاقتصاد منتج أن ينمو دون قاعدة بشرية قادرة على الإنتاج.

#### المرتكز الخامس: التحول الرقمي للحكومة

نقل الخدمات الحكومية إلى الرقم بشكل واسع، ليس فقط لتوفير الوقت والمال، بل لإعادة هيكلة طريقة عمل الإدارة العامة. التحول الرقمي يقلل من البيروقراطية، ويزيد من الشفافية، ويصعب من الفساد، ويحسن من تجربة المواطن مع الدولة. وهو أداة حاسمة في الانتقال من دولة الإجراءات إلى دولة الخدمات.

#### المرتكز السادس: الخصخصة الذكية

لا تعني خصخصة عشوائية، بل عملية مدروسة تختلف من قطاع إلى آخر قطاعات يستحسن إبقاؤها عامة بكفاءة محسنة (الموارد الاستراتيجية)، قطاعات تخصص بالكامل بعد تجهيزها (سياحة، صناعة استهلاكية)، وقطاعات تدار بنماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كالبنية التحتية والمرافق. الهدف ليس بيع أصول الدولة، بل تحويل الكفاءة وتوسيع الفضاء الإنتاجي.

#### المرتكز السابع: شبكة الحماية الاجتماعية الذكية

استبدال الدعم العشوائي بمنظومة حماية اجتماعية موجهة، تستهدف بدقة الفئات الأشد فقراً، وتعتمد على قواعد بيانات حديثة، وتقدم الدعم النقدي المشروط، والتأمين الصحي، ودعم الإسكان الأساسي. هذه المنظومة تحفظ الكرامة الاجتماعية، وتفرغ موارد الدولة المهذورة في دعم غير مستهدف لإعادة توجيهها نحو الاستثمار.

## الفصل العاشر - خارطة التحول التدريجي

“التحول الذكي ليس قفزة في الفراغ، بل سلسلة من الخطوات المدروسة، يبني كل منها على ما قبلها.” - من أدبيات التخطيط الاستراتيجي

### 10 - 1 فلسفة التدرج

الإصلاحات الاقتصادية التي حققت نجاحاً مستداماً في العالم كانت، في الغالب، إصلاحات تدريجية لا صدمية. الإصلاح الصدمي يقدم نتائج سريعة على الورق، لكنه كثيراً ما ينتج اضطراباً اجتماعياً، ومقاومة مؤسسية، وارتداداً سياسياً قد يبطل ما تحقق. أما الإصلاح التدريجي، فيوفر وقتاً للمؤسسات للتكيف، وللمواطنين للاستعداد، وللاقتصاد لخلق وظائف بديلة قبل أن تختفي الوظائف القديمة.

ينقسم مسار التحول المقترح إلى ثلاث مراحل زمنية، مرحلة قصيرة المدى (سنة إلى سنتين)، مرحلة متوسطة المدى (ثلاث إلى خمس سنوات)، ومرحلة طويلة المدى (ست إلى عشر سنوات). كل مرحلة لها أولوياتها، وكل مرحلة تبني الأرضية للمرحلة التالية.

### 10 - 2 المرحلة قصيرة المدى (سنة إلى سنتين)

#### الأهداف الأساسية

- بناء الأرضية المعلوماتية والمؤسسية مثل قواعد بيانات، أدوات تشخيص، لوحات قيادة.
- الإطلاق التشريعي لحزمة قوانين اقتصادية حديثة بالشراكة مع القطاع الخاص.
- التحول الرقمي السريع ونقل عشر خدمات حكومية حيوية إلى المنصة الرقمية.
- إعادة تصميم الدعم عبر قواعد بيانات الفئات المستهدفة، تجريب الدعم النقدي المشروط.
- إطلاق صندوق دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال.
- تحسين بيئة بدء الأعمال بتخفيض الإجراءات والتكلفة بنسبة محددة.

#### المخرجات القابلة للقياس

في نهاية هذه المرحلة، يفترض أن تتوفر حزمة من خمسة قوانين اقتصادية محدثة وسارية، عشر خدمات حكومية رقمية بشكل كامل، خفض في وقت تأسيس الشركات بنسبة 50% على الأقل، تشغيل قواعد البيانات الاجتماعية المستهدفة، وإنشاء آلية تشغيل أولي لصندوق الأجيال السيادي.

### 10 - 3 المرحلة متوسطة المدى (ثلاث إلى خمس سنوات)

#### الأهداف الأساسية

- إعادة هيكلة جزء من الشركات الحكومية مثل دمج، تطوير، شراكات أو خصخصة محدودة.
- توسع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية والمرافق.
- تطوير التعليم الفني والمهني وتوسيع برامج التدريب التحويلي.
- دعم القطاعات الإنتاجية الواعدة أهمها الزراعة المتطورة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية، سياحة، تكنولوجيا.
- تشغيل صندوق الأجيال السيادي بشكل كامل مع قواعد إنفاق منضبطة.
- إصلاح التعرفة في الخدمات تدريجياً، مع دعم محدد للفئات الأشد فقراً.
- إصلاح القطاع المصرفي وتوسيع التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### المخرجات القابلة للقياس

في نهاية هذه المرحلة، يفترض أن تتوفر زيادة في مساهمة القطاع الخاص غير النفطي بنحو 10 نقاط مئوية، خفض في فاتورة الرواتب نسبة إلى الموازنة الكلية، تشغيل خمس مشاريع شراكة كبرى بين القطاعين، توسع ملموس في الصادرات غير النفطية، وتراجع في معدلات هجرة الكفاءات.

### 10 - 4 المرحلة طويلة المدى (ست إلى عشر سنوات)

#### الأهداف الأساسية

- ترسيخ نموذج الاقتصاد المختلط الكفؤ عبر قطاع خاص محوري، قطاع عام كفؤ، قطاع مجتمعي نشط.
- تنويع حقيقي لمصادر الدخل وتراجع الاعتماد على النفط من حيث الإيرادات.
- تنامي صندوق الأجيال السيادي ليصبح مصدراً موازناً للإيرادات النفطية.
- بناء قاعدة صناعية متوسطة الحجم، تستفيد من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- نظام تعليم وبحث وتطوير قادر على إنتاج كوادر متخصصة وقدرات ابتكارية.
- منظومة حماية اجتماعية حديثة، عادلة، رقمية، ومستهدفة.
- ترتيب متقدم على مؤشرات بيئة الأعمال والابتكار والشفافية.

### المخرجات القابلة للقياس

في نهاية هذه المرحلة، يفترض أن يصل الاقتصاد العراقي إلى نسبة قطاع خاص غير نفطي تتجاوز 50% من الناتج، صادرات غير نفطية بحجم ملموس، صندوق سيادي بحجم استراتيجي، نسب توظيف حكومي مقاربة للمعايير الدولية للدول المتوسطة، ومستوى رفاه مستدام للمواطن لا يعتمد بشكل حصري على تقلبات أسعار النفط.

### 10 - 5 جدول إجمالي لخارطة التحول

المحور	المدى القصير	المدى المتوسط	المدى الطويل
التشريع	حزمة قوانين أساسية	تعديلات تكميلية	إطار تشريعي ناضج
التحول الرقمي	10 خدمات رقمية	60% من الخدمات	تحول شامل
القطاع العام	تشخيص وهيكل أولية	إعادة هيكله جوهرياً	حجم منضبط، كفاءة عالية
القطاع الخاص	تيسير بدء الأعمال	تنامي القطاع الإنتاجي	محوري في الاقتصاد
الحماية الاجتماعية	قواعد بيانات	دعم مستهدف	نظام متكامل وعادل
النفط	إدارة محسنة للعوائد	تشغيل الصندوق السيادي	تنويع حقيقي للدخل
التعليم	إصلاحات أساسية	ربط بسوق العمل	إنتاج كوادر متخصصة
البنية التحتية	مشاريع رقمية	شراكات PPP	بنية عالمية المستوى

## الفصل الحادي عشر - الخاتمة

“المشكلة ليست في وجود الدولة داخل الاقتصاد، بل في حجم هذا الوجود، وطبيعته، وتأثيره على قدرة المواطن على الإنتاج والنمو.” - خلاصة التقرير

### 11 - 1 خلاصة التشخيص

قدم هذا التقرير قراءة منهجية للبنية الاقتصادية والإدارية للدولة العراقية، انطلاقاً من فرضية أن نمطا اشتراكيا إداريا واسعا تشكل عبر عقود متعاقبة، وأن هذا النمط ترك آثاره العميقة على بنية الإنتاج، وعلى علاقة المواطن بالدولة، وعلى مسارات التنمية. الجهاز التشخيصي المقترح في الفصل الرابع أظهر أن الحالة العراقية تقع، استرشادياً، في منطقة الاشتراكية الإدارية المرتفعة، رغم وجود تشريعات نظرية تشجع اقتصاد السوق.

### 11 - 2 الإيجابيات التي لا ينبغي إهمالها

للنمط الراهن إيجابيات حقيقية، تجلت في توفير شبكة استقرار اجتماعي واسعة، وفي تخفيف الفوارق الحادة، وفي ضمان استمرارية الخدمات الأساسية في الظروف الصعبة. هذه الإيجابيات تستحق الاحترام، ولا ينبغي لأي مسار إصلاحية أن يقدم تنازلات بشأنها. ما ينبغي تغييره هو طريقة تحقيق هذه الإيجابيات من الاعتماد على التضخم البيروقراطي والدعم العشوائي، إلى الاعتماد على المنظومات الذكية والمستهدفة والمستدامة.

### 11 - 3 المسار البديل

النموذج البديل المقترح لا يدعو إلى دولة صغيرة ولا إلى دولة كبيرة، بل إلى دولة ذكية، دولة قوية فيما يجب أن تكون فيه قوية، ومنسحبة بنبل فيما يستطيع غيرها أداءه بكفاءة أعلى. دولة تحوز كفاءة عالية، لا حجماً متضخماً. دولة تشرف وتنظم وتحمي وتدير الموارد الاستراتيجية، لكنها لا تحاول أن تنوب عن المجتمع والسوق في كل شيء.

### 11 - 4 شرط التحول

التحول المقترح يُنجز في مسار طويل يستلزم نفساً استراتيجياً طويلاً، وإرادة سياسية ثابتة، ومشاركة مجتمعية واسعة، ووفاء عابراً للحكومات بالتزامات الإصلاح. كثير من الدول التي نجحت في تحولها كانت قد بدأت من نقطة أصعب بكثير من نقطة العراق الحالية. ما ميزها لم يكن وفرة الموارد، بل وضوح الرؤية، وانضباط التنفيذ، والصبر على النتائج التراكمية.

### 11 - 5 الرسالة الختامية

“المشكلة ليست في وجود الدولة داخل الاقتصاد، بل في حجم هذا الوجود، وطبيعته، وتأثيره على قدرة المواطن على الإنتاج والنمو.”

هذه العبارة، التي يختتم بها هذا التقرير، تلخص فلسفته بأكملها. الدولة ليست عدواً للاقتصاد، بل شرطاً له. لكنها حين تتجاوز حجمها الكفؤ، تتحول من شرط للنمو إلى عائق له. ومن وسيلة لخدمة المواطن، إلى بنية يضطر المواطن إلى التكيف معها. الإصلاح الذكي هو الذي يعيد للدولة حجمها الكفؤ، وللمواطن قدرته الإنتاجية، وللاقتصاد ديناميكيته.

يأمل هذا التقرير أن يكون لبنة في مسار طويل من النقاش الجاد والمسؤول حول مستقبل الاقتصاد العراقي، وأن يفتح المجال لتقارير لاحقة تتعمق في كل محور من المحاور التي طرحها، وتقدم تفاصيل تنفيذية تساعد صناع القرار في رسم مسارهم.

## المصادر

يلخص هذا الفصل المصادر المعتمدة في التقرير، مرتبة بحسب التسلسل المنطقي للموضوعات، مع الإشارة إلى مواضع استشهادها في النص. هذه القائمة لا تشمل جميع الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بل المصادر التي استند إليها التقرير بشكل مباشر.

المصادر العامة في الاقتصاد المؤسسي والتنموي

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail. Crown Business (الفصل 1)

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). The Narrow Corridor. Penguin (الفصل 11)

North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press (الفصل 1)

Polanyi, K. (1944). The Great Transformation. Beacon Press (الفصل 11)

Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press (الفصل 6)

Mazzucato, M. (2018). The Value of Everything. Public Affairs (الفصل 11)

المصادر في الاشتراكية والاقتصاد المخطط

Kornai, J. (1992). The Socialist System. Princeton University Press (الفصل 2)

Hayek, F. (1944). The Road to Serfdom. University of Chicago Press (الفصل 2)

Stiglitz, J. (2000). Economics of the Public Sector. W. W. Norton (الفصل 2)

Stiglitz, J. (2015). Rewriting the Rules of the American Economy. Roosevelt Institute (الفصل 9)

المصادر المتعلقة بالعراق

Tripp, C. (2007). A History of Iraq. Cambridge University Press (الفصل 3)

World Bank (2022). Iraq Economic Monitor (الفصول 1، 3، 5، 6)

World Bank (2023). Iraq Public Expenditure Review (الفصل 3)

World Bank (2022). Iraq Productivity Report (الفصل 6)

World Bank (2021). Iraq Social Protection Public Expenditure Review (الفصل 5)

World Bank (2022). Iraq Transport Sector Review (الفصل 5)

IMF (2023). Iraq Article IV Consultation (الفصول 1، 3، 6)

IMF (2023). Iraq Selected Issues (الفصل 3)

UNDP (2022). Iraq Human Development Report (الفصل 3)

Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization (2023) (الفصل 3)

Iraqi Ministry of Finance, Budget Reports (الفصل 4)

WHO (2023). Iraq Country Cooperation Strategy (الفصل 5)

ILO (2022). Iraq Labour Market Situation (الفصل 5)

UN-Habitat (2023). Iraq Housing Sector Profile (الفصل 5)

IEA (2023). Iraq Energy Outlook (الفصل 5)

FAO (2022). Iraq Agriculture Sector Note (الفصل 5)

UNICEF (2022). Iraq Social Protection Brief (الفصل 6)

### المصادر المتعلقة باقتصاد الربيع

- Karl, T. L. (1997). The Paradox of Plenty. University of California Press (الفصل 1)
- Ross, M. (2012). The Oil Curse. Princeton University Press (الفصل 3)
- Hertog, S. (2010). Princes, Brokers, and Bureaucrats. Cornell University Press (الفصل 8)
- Hertog, S. (2013). The Private Sector and Reform in the GCC (الفصل 7)

### المصادر المتعلقة بالمشورات والتشخيص

- OECD (2008). Handbook on Constructing Composite Indicators (الفصل 4)
- World Bank, Doing Business Reports (2010-2020) (الفصل 4)
- WIPO (2023). Global Innovation Index (الفصل 4)
- Heritage Foundation (2024). Index of Economic Freedom (الفصول 2، 4)
- World Values Survey (الفصل 4)
- OECD (2021). Public Employment and Management (الفصل 7)
- Global Entrepreneurship Monitor (2023) (الفصل 7)
- OECD (2019). Talent Abroad (الفصل 7)
- UNCTAD (2023). World Investment Report (الفصل 7)

### المصادر المتعلقة بالتجارب الدولية

- Naughton, B. (2018). The Chinese Economy. MIT Press (الفصل 8)
- Lee Kuan Yew (2000). From Third World to First. HarperCollins (الفصل 8)
- Al-Sadik, A. & Elbadawi, I. (2012). The Global Economic Crisis and Dubai (الفصل 8)
- Norges Bank Investment Management Annual Reports (الفصل 8)
- World Bank (2020). Vietnam 2035 (الفصل 8)
- Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes. Princeton University Press (الفصول 8، 10)
- Rodrik, D. (2008). Second-Best Institutions. NBER (الفصل 10)

### المصادر المتعلقة بالنماذج الاجتماعية والإصلاح

- Esping-Andersen, G. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism. Polity Press (الفصل 6)
- Banerjee, A. & Duflo, E. (2019). Good Economics for Hard Times. PublicAffairs (الفصل 9)
- Megginson, W. (2005). The Financial Economics of Privatization. Oxford University Press (الفصل 9)
- UNESCO (2022). Education for the World of Work (الفصل 9)
- OECD (2023). The Digital Government Index (الفصل 9)
- OECD (2020). Regulatory Reform and Competition (الفصل 9)
- OECD (2019). Going for Growth (الفصل 10)
- World Bank (2017). State of Sovereign Wealth Funds (الفصل 9)
- Diamond, J. (2019). Upheaval. Little, Brown (الفصل 10)
- IMF (2024). Reform Strategy for Resource-Rich Countries (الفصل 10)
- McKinsey Global Institute (2022). The State Productivity Imperative (الفصل 10)



مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

**PROJECT DEVELOPMENT OFFICE**

**Luck is a Strategy**

" We don't wait for luck, we engineer it "



3 5  
2 0

مكتب تطوير المشاريع

**Project Development Office**

Development - Negotiation - Growth - Optimization

### تواصل معنا



**Website:**  
dngo.org



**Facebook:**  
مكتب تطوير المشاريع



**WhatsApp:**  
+9647840222307



**Email:**  
info@dngo.org